

البناء

جمّدوا خطواتهم التصعيدية بعد لقاءهم أبو فاعور باستثناء إغلاق مدخل الطوارئ

موظفو مستشفى بيروت الحكومي: نحن أصحاب حق ومعركتنا لن تنتهي قبل إنهاء الإجحاف اللاحق بنا



(آكرم عبد الخالق)

كانت تتطلب صيانة للمبنى بقيمة 18 مليار ل.ل. بحسب الدراسة التي أعدها مجلس الإنماء والإعمار أكثر من 13 سنة وتحتاج إلى عشرة ملايين دولار أميركي، وهناك مساهمة سنوية بعشرين مليار ليرة لبنانية لم تدفع وهناك ديون للموردين جوالي مئة مليون دولار وهناك سلفاً من وزارة المالية بقيمة 61 مليار ل.ل. إضافة إلى فواتير الكهرباء وفواتير المياه الخ.

وأضاف: «أقول هذا الكلام لأننا دخلنا مرحلة الخطر، وليس في إمكاننا أن ندخل كل التفاصيل، لكننا نقول إن هذا المستشفى هو مستشفى الفقراء، هذا المستشفى ليس لإنشاء بيروت فقط، وهناك فقط 33 في المئة من المرضى من بيروت والباقي هم من سائر المناطق اللبنانية. هذا المستشفى هو مستشفى الفقراء، فإذا أقل لا سمح الله من من السياسيين يستطيع أن يتحمل المسؤولية؟ هذا المستشفى الذي يستقبل الحالات الصعبة التي ترفضها المستشفيات الأخرى، أو التي تحيلها مستشفيات الأخرى على مستشفى بيروت بعد أن تطول الإقامة فيها، هذا المستشفى الآن يعالج السوريين وهو أكبر ضمان للمريض المسكين والفقير الذي لا يملك المال.»

ورأى قبايني أننا «في حاجة إلى خطة طوارئ سريعة لهذا المستشفى وأوجه هذا الكلام إلى الحكومة، وأكرر القول: من يستطيع أن يتحمل مسؤولية إغلاق مستشفى بيروت الحكومي الجامعي؟»

خلاله البحث في أوضاع المستشفى من جميع جوانبه والأسباب التي أدت إلى استقالته شاتيا. وتحدث قبايني إثر الاجتماع قائلاً: «استمعنا إلى الوضع المأسوي لهذا المستشفى، وهذا الوضع ليس جديداً إلا أنه دخل مرحلة الخطر الشديد، منذ سنة ونصف السنة تقريباً وضعت خطة إنقاذية لهذا المستشفى، إلا أن الموضوع الآن تجاوز الخطة الإنقاذية التي لم تتفد وأصبح المستشفى في حاجة إلى خطة طوارئ. فالخطة الإنقاذية

قبايني بعد اجتماع نواب بيروت:

خطة إنقاذية سريعة

وفي السياق نفسه، عقد نواب بيروت اجتماعاً ظهر أمس في مجلس النواب حضره النواب: عاطف جدلاني، محمد قبايني، سيبوه قليبان، نديم الجميل، سرج طور سركيسيان وعماد الحوت، وحضر الاجتماع المدير العام المستقيل لمستشفى بيروت الحكومي الجامعي الدكتور فيصل شاتيا ومساعد المدير العام الدكتور بلال المصري، جرى

وزارة الصحة العامة، الأمر الذي يضمن تحصيل رواتبنا وحقوقنا في أوقاتها المحددة أسوة بباقي الزملاء، والضمان الصحي ولقمة عيشنا بعد بلوغ سن التقاعد.»

وأختم البيان: «نعلم الجميع باننا أصحاب حق وباننا سوف نقدم على أية خطوة نرتئيها ضرورة لتأمين لقمة عيش أولادنا كالتقاعبة القانونية عبر مجلس شورى الدولة، والوسائل المعترف بها عبر المتابعة مع المعنيين، أو حتى عبر الضغط في الشارع عملاً بعبداً آخر الدواء الكي.»

أعلن موظفو مستشفى بيروت الحكومي الجامعي، بعد لقاءهم وزير الصحة العامة وائل أبو فاعور، تجميد الخطوات التصعيدية مع الإبقاء على مدخل الطوارئ مغلقاً.

وكان موظفو المستشفى أغلقوا مدخل الطوارئ في شكل كامل صباح أمس، واعتصموا أمام المستشفى مجددين المطالبة بإنهاء الإجحاف اللاحق بهم. وذكرت لجنة الموظفين في بيان، بالبروتوكول، مؤكدة أنها «تبدأ بمعركة الراتب الذي لم تحضه حتى هذه اللحظة، ولا تنتهي قبل إنهاء الإجحاف اللاحق بنا وإجراء التعديلات اللازمة على الخطة الإنقاذية لتشمل الكادر البشري الذي يشكل الركن الأساسي في الدرجة الأولى قبل أي شيء آخر، وإقرار حقوقنا ومطالبنا المحقة بامتياز.»

ودعا البيان إلى «تعديل قيمة المنح المدرسية للأولاد التي تبلغ 750.000 ل.ل سنوياً والتي تشترط ألا يتخطى عدد الأولاد ولدين اثنين، إنهاء ملف المتقاعدین واعطاءهم حقوقهم في الدرجات وتثبيتهم، إعطاء بدل رواتب أشهر 13 و14، تخفيض عدد ساعات العمل من 44 ساعة أسبوعياً وهو الحد الأقصى لعدد ساعات العمل في الإدارات والمؤسسات العامة كافة في لبنان، بمعدل 4 ساعات أسبوعياً، إعطاء الموظفين العاملين في الأقسام المغلقة والأقسام المختصة والمشاورات البسيطة حقوقهم المنصوص عليها في القوانين التي تراهم، والعمل على إلحاقنا بملاك

وزير الداخلية بحث أوضاع السجون وعائدات البلديات من الخليوي

كنعان: لتطبيق المادة 55

وتحويل الأموال من دون اقتطاع



المشوق مترئساً الاجتماع المخصص لبحث عائدات البلديات من الخليوي

في تحقيق المواضيع التي وضعناها بين يديه، وخصوصاً أن هناك بشرى جميلة جداً لكل المواطنين، أن يكون عندنا قريباً سجون حديثة في الجنوب والشمال.»

اتحادات البلديات

تم عقد المشوق اجتماعاً مع رؤساء اتحادات بلديات لبنان، في حضور النائبين إبراهيم كنعان وهادي حبيش، خصص للبحث في أموال البلديات من عائدات الخليوي.

وقال كنعان بعد الاجتماع: «بحسب رأينا وراي البلديات الممثلة اليوم في الاجتماع، نقول إن المادة 55 لا تميز بين الهاتف الخليوي والثابت، ولا تسمح بأي اقتطاع، وهي مادة واضحة تقول بتحويل مباشر كل ثلاثة أشهر للبلديات المعنية، تبعاً لحضتها من العائدات. نحن نطالب فقط باحترام القانون، وهذه البلديات التي لم يصلها قرش منذ 1994، يقترض أن تستوفي أموالها كل ثلاثة أشهر، واليوم المبلغ يتجاوز المليار دولار، فإلى متى التعامل بهذا الشكل مع في الحقوق في ظل وضع تنموي

ووزير الداخلية والبلديات نهاد المشوق أوضاع السجون في لبنان وتاهيل السجناء، مع رئيس لجنة إعداد وسلام، في المجمع الطبريكي الماروني العام، وراعي أبرشية صور المارونية المطران مرشدية السجون ضم: المنسق العام للسجون في الشرق الأب إيلي نصر والمرشد تجاه السجون في لبنان الأب جوزف العنباري، بحضور مستشار وزير الداخلية لشؤون السجون العميد منير شعبان.

ولفت الحاج، بعد اللقاء، إلى «حجم المشاكل التي تعانيها السجون، وخصوصاً المشاكل الإنسانية»، وقال: «يهمنا أن يساعدنا الرأي العام اللبناني ويغير نظرته تجاه السجناء، إنهم أحوثنا في الإنسانية مهما فعلوا، وفي النهاية السجين إنسان، وعلينا السهر على كرامته لأن له حقوقاً، وخصوصاً على مستوى التأهيل، ليخرج مواطناً صالحاً.»

وأضاف: «أحبنا أن نضع هذه المشاكل في عهدة وزير الداخلية، ولقينا منه كل تجاوب وحماسة، وأخترنا قوته العملية. ونأمل خيراً

ملتقى الأعمال المصري - اللبناني

أوصى بزيادة المبادلات التجارية الثنائية

وأوصى ملتقى الأعمال المصري - اللبناني «بزيادة المبادلات التجارية الثنائية التي لا تتعدى حالياً 700 مليون دولار، منها 90 في المئة وأردت لبنان من مصر 10 في المئة صادرات لبنانية إلى مصر»، لافتاً إلى أن مسؤولي البلدين أعربوا «عن استعدادهم لإعطاء أولوية تجارية لسلع البلد الآخر في إطار الاتفاقات التجارية المتعددة والثنائية الملتزم بها الطرفان.»

وبحسب البيان الختامي الذي وزعته جمعية الصداقة المصرية - اللبنانية لرجال الأعمال ومجموعة الاقتصاد والأعمال، فمن المشاركين «مستوى الاستثمارات اللبنانية في مصر التي تعود إلى عقود عدة ووصلت إلى نحو 3.7 مليار دولار وأكثر من 1200 شركة، ما يضع لبنان في المركز الـ 15 بين 150 بلداً»، مطالبين بزيادة من التسهيلات للاستثمارات البينية من خلال إزالة العوائق ومضاعفة اللقاءات بين رجال الأعمال والمستثمرين من البلدين.»

كما جرى الاتفاق على عقد الدورة الثانية لملتقى الأعمال المصري - اللبناني في القاهرة قبل نهاية العام الجاري.

وكان الملتقى شهد جلسات متخصصة أولها تتعلق بفرص الاستثمار في كل من مصر ولبنان وأدارها المهندس محمد السويدي، الذي ركز على مبدأ «أولوية المنتج المصري في الصفقات العامة، ما يشجع المستثمرين على إنشاء مصانع ويعزز ربحيتها» ورأى وزير الاستثمار المصري أشرف سالم أن معظم العوائق الاستثمارية في طريق الحل بشكل فعال، منها مثلاً السوق السوداء للدولار.

أما رئيس المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان «إيدال» نبيل عيتاني، فرأى «أن بيئة الاستثمار تضم العديد من العوامل ومعظمها متوافر في لبنان على رغم العوائق، لذا فإن الاستثمارات الأجنبية في لبنان تناسوي عادة 8-10 في المئة من الناتج القومي.» وأدار رئيس الاتحاد للغرف التجارية المصرية أحمد الوكيل جلسة بعنوان: «التبادل التجاري بين مصر ولبنان: الفرص والتحديات»، وطالب: «بالتشديد على الحريات الأربع: حرية انتقال الأفراد ورؤوس الأموال

والسلع والخدمات.»

وتحدث رئيس جمعية الصناعيين اللبنانيين فادي الجميل عن نجاحات الصناعة اللبنانية. ورأى: «أن الشركات المصرية يمكن أن تستفيد من علاقات اللبنانيين الواسعة في كل أنحاء العالم ومن جودة عمليات التصنيع، بينما يمكن أن تتعاون مصر ولبنان على التصدير إلى أفريقيا حيث توجد أيضاً جالية لبنانية قوية.»

أما وزير الصناعة حسين الحاج حسن، فأكد «أن لبنان يريد مصر قوية وأن يعزز مصر إلى لبنان معها». وأضاف: «إننا مستعدون لرفع واردات مصر إلى لبنان بمعدل الضعفين، على أن تعلقوا أنتم أيضاً أنكم مستعدون لرفع صادرات لبنان إلى الضعفين»، معلناً: «استعداد لبنان لإعطاء الأولوية للسلع المصرية والعكس بالعكس.»

ولفت وزير السياحة ميشال فرعون إلى «أن الحركة السياحية عادت إلى الارتفاع في السنة الأخيرة»، وحيا «المتجمع المدني الذي قام بالتعاون مع الوزارة بإطلاق مبادرات سياحية، كالسياحة الريفية»، وكشف أن الأمين العام لمنظمة السياحة العالمية سيزور لبنان قريباً لإطلاق مشروع «طريق الفينيقيين» على غرار مبادرة «طريق الحرير».

وأدار مدير التحرير في مجلة الاقتصاد والأعمال ببيج أبو غانم الجلسة الأخيرة التي حملت عنوان «دور المصارف وصناديق الاستثمار في تنمية التجارة والاستثمار بين البلدين»، وتحدث فيها أولاً رئيس ومدير عام بنك لبنان والمهجر سعد الأزهرى الذي أشار إلى أن تجربة البنك في السوق المصرية كانت ناجحة جداً وشهد الفرع المصري في العام المنصرم أعلى نسبة نمو بين مختلف فروع البنك، على رغم الأزمة السياسية.»

بين العضو المنتدب في شركة Emerging Investment Partners وسيم حنيئة، فاعل أن شرته «نجحت في استثماراتها في السوق المصرية في مجالات الصحة وتساعد حالياً لدخول مجال التعليم.» وطالب: «بحل مشاكل سعر الصرف وتحويل الأموال والسوق السوداء.»

الإعلان عن المنتدى العربي لسلامة الغذاء؛

بنية تشريعية ورقابية بالتعاون مع القطاع الخاص



خلال إطلاق المنتدى في مبنى عدنان القصار

برعاية رئيس الحكومة تمام سلام، وتنظيم من اتحاد الغرف العربية، بالتعاون مع اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة في لبنان، وبرنامج الجودة في وزارة الاقتصاد والتجارة، والاتحاد العربي للصناعات الغذائية، ومجموعة الاقتصاد والأعمال»، تم إعلان «المنتدى العربي لسلامة الغذاء والجودة»، الذي سوف يعقد يومي 25 شباط و26 منه في مقر الاتحاد العام للغرف العربية، بمشاركة وزير الصحة العامة وائل أبو فاعور، وزير الاقتصاد والتجارة الحكيم، الرئيس الفخري للاتحاد العام للغرف التجارية والصناعة والزراعة للدول العربية الوزير السابق نزار القصار، رئيس اتحاد الغرف اللبنانية محمد شقير، رئيس «مجموعة الاقتصاد والأعمال»، رؤوف أبو زكي، رئيس الاتحاد العربي للصناعات الغذائية هيثم جفان، الأمين العام لاتحاد الغرف العربية عماد شهاب، الأمين العام المساعد شاميه علي شاميه، وحشد من الشخصيات.

ودعا القصار إلى «إقرار قانون سلامة الغذاء في لبنان»، لافتاً إلى «أن المنتدى سيشكل محطة مهمة تنبثق التلاقي بين جميع المعنيين بسلامة الغذاء وجودته في العالم العربي، الغرض الواضح الحالي، والإطلاع على المبادرات والخطوات المتخذة في هذا المجال سبيل تعزيز الإرتقاء في إراء الحيوي جدا لصحة المواطن العربي وأمنه الغذائي، كما للصناعات الغذائية وتطورها، وتعزيز تنافسيتها وقرارتها التسويقية والتصديرية.»

ولفت شقير إلى «أن موضوع الغذاء تحتل أهمية قصوى لدى القطاع الخاص العربي، وعليه مسؤوليات أساسية تجاهها. إلى جانب المسؤوليات التي تقع على عاتق الحكومات العربية، وأهمها توفير البنية التشريعية والرقابية الفعالة بالتعاون الوثيق مع القطاع الخاص.»

وشدد حكيم على «أن موضوع جودة الغذاء وسلامته أولوية بالنسبة إلى الحكومة»، معتبراً: «أن الحملة التي بدأها وزير الصحة العامة وائل أبو فاعور في ما يخص سلامة الغذاء، هي حملة وطنية مهمة وليس وزيراً معيّناً، وهنا تكمن الأهمية.» وأكد أبو فاعور: «أن الأمور في ما يخص سلامة وجودة الغذاء تسير في الاتجاه الصحيح، إذ أقر قانون الغذاء في اللجان المشتركة، كما جرى التعاون بين الوزارات المعنية، ونطمح إلى أن يسلك ملف النظافة العامة الصحية الطريق الصحيحة، وهذا ما اتبعه مع وزير العدل اللواء أشرف ريفي.»

وأوضح أبو زكي: «أن الموضوع في غاية الأهمية والحساسية، وعليه فإن طرحه في إطار مؤتمر خاص من شأنه المساعدة في بلورة أفضل الحلول التشريعية والإجرائية لمقاربة الموضوع، مشدداً على «أن طرح هذه القضية الحيوية من أهم المسؤولين والخبراء من شأنه أن يسهم في إراء النقاش وفي الضغط باتجاه تصحيح الاختلالات الحاصلة.»

وأكد جفان: «أن سلامة وجودة الغذاء تحتل أهمية قصوى لدى القطاع الخاص العربي، وعليه مسؤوليات أساسية تجاهها. إلى جانب المسؤوليات التي تقع على عاتق الحكومات العربية، وأهمها توفير البنية التشريعية والرقابية الفعالة بالتعاون الوثيق مع القطاع الخاص.»

وشدد حكيم على «أن موضوع جودة الغذاء وسلامته أولوية بالنسبة إلى الحكومة»، معتبراً: «أن الحملة التي بدأها وزير الصحة العامة وائل أبو فاعور في ما يخص سلامة الغذاء، هي حملة وطنية مهمة وليس وزيراً معيّناً، وهنا تكمن الأهمية.» وأكد أبو فاعور: «أن الأمور في ما يخص سلامة وجودة الغذاء تسير في الاتجاه الصحيح، إذ أقر قانون الغذاء في اللجان المشتركة، كما جرى التعاون بين الوزارات المعنية، ونطمح إلى أن يسلك ملف النظافة العامة الصحية الطريق الصحيحة، وهذا ما اتبعه مع وزير العدل اللواء أشرف ريفي.»

وأوضح أبو زكي: «أن الموضوع في غاية الأهمية والحساسية، وعليه فإن طرحه في إطار مؤتمر خاص من شأنه المساعدة في بلورة أفضل الحلول التشريعية والإجرائية لمقاربة الموضوع، مشدداً على «أن طرح هذه القضية الحيوية من أهم المسؤولين والخبراء من شأنه أن يسهم في إراء النقاش وفي الضغط باتجاه تصحيح الاختلالات الحاصلة.»

وأكد جفان: «أن سلامة وجودة الغذاء تحتل أهمية قصوى لدى القطاع الخاص العربي، وعليه مسؤوليات أساسية تجاهها. إلى جانب المسؤوليات التي تقع على عاتق الحكومات العربية، وأهمها توفير البنية التشريعية والرقابية الفعالة بالتعاون الوثيق مع القطاع الخاص.»

وشدد حكيم على «أن موضوع جودة الغذاء وسلامته أولوية بالنسبة إلى الحكومة»، معتبراً: «أن الحملة التي بدأها وزير الصحة العامة وائل أبو فاعور في ما يخص سلامة الغذاء، هي حملة وطنية مهمة وليس وزيراً معيّناً، وهنا تكمن الأهمية.» وأكد أبو فاعور: «أن الأمور في ما يخص سلامة وجودة الغذاء تسير في الاتجاه الصحيح، إذ أقر قانون الغذاء في اللجان المشتركة، كما جرى التعاون بين الوزارات المعنية، ونطمح إلى أن يسلك ملف النظافة العامة الصحية الطريق الصحيحة، وهذا ما اتبعه مع وزير العدل اللواء أشرف ريفي.»

الحاج حسن عرض توصيات لجنة الطاقة

مع نقابة موزعي قوارير الغاز

استقبل وزير الصناعة حسين الحاج حسن وفداً من نقابة موزعي قوارير الغاز بالمرفق والجملة ومستلزماتها في لبنان، ضمّ رئيس النقابة جان حاتم والأمين العام المختار عبد الهادي كمال العبيدي، والمستشارين خليل عوض ويوش السيد، وجرى البحث في التوصية التي أصدرتها لجنة الطاقة، في حضور المدير العام لوزارة الصناعة داني جدون.

وأكد الحاج حسن حرصه على «السير بالتوصية مع إبداء الملاحظات في المذكرة التي سترفعها الوزارة إلى الوزارات المعنية التي ستبين رؤية وزارة الصناعة»، مؤكداً أنه لا يوقع على «أي مشروع قرار غير مفتتح به إذا لم يتضمن المحافظة على حق المواطن وشروط السلامة العامة.»

وسلم الوفد وزير الصناعة مذكرة تتضمن ملاحظات النقابة على المشروع، تؤكد الآتي:

– التشدّد في مراقبة عملية التصنيع بالزام مصانع القوارير المحلية أو المستوردة تطبيق المواصفات الفنية الصادرة عن (ليبيون) من خلال معهد البحوث الصناعي بعد تفعيل الأجهزة التقنية المطلوبة والعناصر المؤهلة، لأنه المرجح الوحيد الصالح والمؤهل القيام بهذا الدور.

– إجراء المناقصات والتزيمات وفقاً للأصول بشكل شفاف، وفتح مجال التعدد لتزيم المناقصات لأكثر من جهة وصولاً إلى المنافسة النوعية للإننتاج الأفضل للوصول إلى الغاية المطلوبة.

– إنشاء هيئة وطنية لتقييم ومراقبة هذه الألية منتملة بجميع الوزارات المعنية وأصحاب الشركات وكلاء التوزيع وحماية المستهلك لتصويب الأخطاء والخلل، أن وجد.

– طلب الإسراع في ترجمة المواصفات العالمية الحديثة للقوارير عامة

وقوارير الإسبروزيت بخاصة إلى اللغة العربية تمهيداً لتطبيقها.

– تفعيل خطة العمل المقترحة حول موضوع الغاز (اللجنة الوزارية) تاريخ 2014/5/8 وما آلت إليه جهودكم والمدراء العامين ومتابعيكم الحثيئة للحفاظ على مصلحة المواطن والسلامة العامة.

«ليبان بوست»: عربات صديقة للبيئة

بدل المركبات لتوزيع الطرود الصغيرة

أعلنت شركة «ليبان بوست» أنها ستبدأ باعتماد العربات الكهربائية ذات البطاريات بدل المركبات العاملة بالوقود، لتوزيع الطرود البريدية الصغيرة وتقديم الخدمات إلى المنازل والمكاتب، في وسط بيروت وعدد من المدن الصغيرة، «مساهمة منها في الحفاظ على البيئة»، كما جاء في بيان أصدرته أمس.

وتدشيناً لهذه الخطوة، جاءت هذه العربات نهاية الأسبوع الفائت أجزاء مجتمعي «أسواق بيروت» و«سيني مول» – الدورة، ووزعت الورود الحمراء على روادها.

وأوضحت الشركة «أن هذه المركبات الصديقة للبيئة والتي تُستخدم للمسافات القصيرة، لا تتيح الانتقال من استخدام الوقود إلى استخدام الكهرباء فحسب، بل تتميز بأنها مضمّنة للعمل بالطاقة الكهربائية بأكبر قدر ممكن من الكفاءة»، مشيرة إلى «أن هذه المركبات هي 11 مرة أكثر كفاءة من السيارات ذات النوعية العادية»، وثلاث مرات أكثر كفاءة من أقوى الدراجات البخارية أو السكوتر.

وأكدت «ليبان بوست» أن هذه الخطوة «ليست سوى باكورة المبادرات التي ستخضعها الشركة بهدف الحدّ من استهلاك الوقود والموارد الطبيعية»، وأعدت بان تتبناها بخطوات أخرى «تصبّ في الخاتمة نفسها».

مواعيد

● يعقد وزير العمل سجعان قزي، مؤتمراً صحافياً لإطلاق الموقع الإلكتروني لوكالة مكافحة عمل الأطفال في وزارة العمل، عند الحادية عشرة في مكتبه في العازارية – البرج الشتوي – الطابق الثامن تحت السفارة الليبجيكية مقابل كنيسة مار جريس.

● ويستقبل قزي عند الحادية عشرة والنصف سفيرة الاتحاد الأوروبي أنجلينا إيجهوريست.

● يستقبل وزير الطاقة والمياه آرثور نظريان عند العاشرة صباحاً، سفير النرويج، ويلتقي عند العاشرة والنصف ممثلة منظمة اليونيسيف أنا ماريا لوريني.

● بدعوة من رئيس الجامعة اللبنانية الدكتور عدنان السيد حسين، تعقد ورشة عمل بعنوان «الليزر في المجال الطبي إدارة المخاطر والاستخدامات الآمنة»، يشارك فيها وزير الصحة وائل بريو، في حضور سفيرة الاتحاد الأوروبي أنجلينا إيجهورست وعدد كبير من ممثلي الإدارات التربوية والمنظمات الحكومية الدولية ومؤسسات المجتمع الأهلي.

نشاطات اقتصادية

تبايعت اللجنة الفرعية المنعقدة عن لجنة الأشغال العامة والنقل والطاقة والمياه، درس ومناقشة اقتراح القانون الرامي إلى معالجة الأشغال غير القانوني للأعمال العامة الحربية، خلال جلسة عقدتها صباح أمس برئاسة النائب جمال الجراح وحضور النائبين حكمت ديب ومحمد الحجار.

وحضر الجلسة المدير العام للنقل البري والبحري عبد الحفيظ القيسي، وممثل وزارة العدل القاضي نبيل محبو، رئيس دائرة الاملاك الحربية في وزارة الأشغال إبراهيم نظام، نقيب المؤسسات السياحية البحرية جان بيروتي، وأمين سنّ

ووزير الداخلية والبلديات نهاد المشوق أوضاع السجون في لبنان وتاهيل السجناء، مع رئيس لجنة إعداد وسلام، في المجمع الطبريكي الماروني العام، وراعي أبرشية صور المارونية المطران مرشدية السجون ضم: المنسق العام للسجون في الشرق الأب إيلي نصر والمرشد تجاه السجون في لبنان الأب جوزف العنباري، بحضور مستشار وزير الداخلية لشؤون السجون العميد منير شعبان.

ولفت الحاج، بعد اللقاء، إلى «حجم المشاكل التي تعانيها السجون، وخصوصاً المشاكل الإنسانية»، وقال: «يهمنا أن يساعدنا الرأي العام اللبناني ويغير نظرته تجاه السجناء، إنهم أحوثنا في الإنسانية مهما فعلوا، وفي النهاية السجين إنسان، وعلينا السهر على كرامته لأن له حقوقاً، وخصوصاً على مستوى التأهيل، ليخرج مواطناً صالحاً.»

وأضاف: «أحبنا أن نضع هذه المشاكل في عهدة وزير الداخلية، ولقينا منه كل تجاوب وحماسة، وأخترنا قوته العملية. ونأمل خيراً